

الاشفاق والمعاواه والالتزام العلم الشرعي كونه المحتمل
والدوامه النجلى في نظري ان ذلك هو الامام وغيره بعد
حصول الموجب كشمالية مرضية معتبرة في ترتيب مثل ذلك
الحكمه وانما العلم ولا هذا الميل ولا موجب للفق وقد ذهب
في المعراج الامام عباس ربحن الى نحو ذلك حيث قال لا يوافق الله
من تثبتت شهادته بوجهه او ان في دار الكفر غير غير نفسه بعلما
اسلام حكمه كغيره ولا يقيد ذلك الا بالنظر لان القول ليس بالثبوت
الكلية بل الاجماع الفاطمي على انجب الكفار عند حصول ذلك
لان لا يجوز كونه كافر اني لست اظن في ظاهر الشرح والاصح ان يجوز
اجراء احكام الكفر على الغيب الا بالنظر من الاول كما لا يخار الاحاد
وهو مدعي المحققين كما ذكره المصوناه والعلمه التمسك
لان يجوز قبل الميراث شهادته مع حصول العلم وقبلت في ذلك اجاز
الاجراء واعتمد صلعم ولداهم بالغن وحق نزل ان جاكم فاستنباه
الايه للجلوس في التمسك ودعوى الاجماع الفاطمي عن سلكه دونهم
مترتب على علمي وعرف ما عليه وايضا فالاحكام الشرعية مترتب
على علمي قطعا ومدائبات الصانع وصدق المبلغ ومن ذلك حوله
العقيد ايضا اذا اصل القبح على ما ذكره وليس للبلد عن الشرح
والشرح موقوف على صحة النبوه وصحبه موقوف على العلم
والعبد على غيره من صفات الذات وقوله في قوله ان

الايه صلواته المظلمه

صلى الله عليه

دوره